



مجلس الأعيان

## مجلس الأعيان

الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم الثلاثاء ١٢ ذو القعدة ١٣٩٢ هـ الموافق ١٩ كانون أول ١٩٧٢ م

(الجلد ١٨)

(العدد ٣)

### جدول الأعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (موافقة) ٢٩
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات : ٢٩
- أ - كتاب معلرة مقدم من معالي السيد انطون عطا الله (موافقة) ٢٩
- ب - كتاب معلرة مقدم من معالي السيد عبد الله صلاح ٣٠
- ٣ - الوقوف دقيقة خداد على وفاة المرحوم معالي النائب السيد سليم البخت ٣٠

هكذا منه لا حد

## ٤ - الاستجابات :

أ - تلاوة الاستجواب المقدم من معالي العين السيد عسلي المندوبي والموجه الى دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء حول قبول الحكومة ومماحها للاتحاد الوطني العربي بإجراء انتخابات شملت جميع انحاء البلاد دون ان تستند هذه الانتخابات الى اي نص من نصوص الدستور او القوانين او الانظمة المرعية .

ب - تلاوة الاستجواب المقدم من معالي العين السيد عسلي المندوبي والموجه الى دولة رئيس الوزراء والى كل من معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ومعالي وزير العدل ومعالي وزير المالية حول القرض الذي حصل عليه معالي امين العاصمة من صندوق قروض البلديات

٥ - تحديد موعد لمناقشة هذين الاستجوابين عملاً باحكام المادة (٨٩) من النظام الداخلي .

٦ - قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٤/١٢/٩٧٢ بشأن مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية : -

١ - مشروع القانون المعدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢ .

٣ - مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٢

٤ - مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢

٥ - مشروع قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٢

٦ - مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢

٧ - القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وقطر شركة النفط والسياسة الاردنية المساهمة الجديدة

( بعد المناقشة تقرر تأجيل البحث فيه )

تقرر تأجيل النظر بما الى جين ورود الاجوبة

٧ - قرار اللجنة المالية رقم ( ١ ) المؤرخ في ١٤/١٢/١٩٧٢ بشأن

أ - مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٠ ( موافقة كما ورد )  
ب - القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ( لم يعين )

• الذي حضر مجلس الامانة سيادة السيد عبد الله التل كلمة حول معاملة الاسرى الباكستانيين الالسانية في المنقولات المدنية والترح الاوراق بذلك الى الاسم المتحدة وحكومة الهند ووافق للمجلس على ما ورد بكلمته ، وبناء على طلب معالي وزير الخارجية تقرر احالة ( الكلمة بالتراج ) الى لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الامانة لبحث الموضوع مفصلاً مع اللجنة .

مكتبة عبد الوكيل



## مجلس الاعيان

\*\*\*

## محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنيابا قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٧٢/١٢/١٩ برئاسة دولة السيد سعيد المقي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب ممثلوا حضرات الاعيان المحترمين السادة الطون عطا الله، عبدالله صلاح، فؤاد عبدالمادي حافظ الحمد لله، حسن الكاتب، عبد الرحيم الشريف وديع دعمس وعبد الحمود ارشيد .

وتغيب بدون معذرة معالي العين السيد مازن العجلوني .

## وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد احمد الأوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معالي السيد احمد الطراوة .

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبيحي امين عمرو .

وزير الخارجية معالي السيد صلاح ابو زيد .

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة معالي السيد خالد الحاج حسن .

وزير الصحة معالي الدكتور فريد العكشه .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير المالية معالي السيد سالم مساعده .

وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب بركات  
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد علي حناد خريس .

## افتتاح الجلسة :

دولة السيد الرئيس :

النصاب القانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

## (١) تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

## (٢) الاجازات والاعتذارات

دولة السيد الرئيس

تتلى الاجازات والاعتذارات .

- ١ -

السيد الامين العام

كتاب معذرة مقدم من معالي العين السيد الطون عطا الله .

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم / عمان . بعد الترخية .

ارجو قبول معذرتي لعدم تمكني بحضور جلسة يوم ١٩٧٢/١٢/١٩ بسبب مرضي .

والقبول الجزائي

الطنون عطا الله

(١)

السيد الامين العام

تلاوة الاستجواب المقدم من معالي العين السيد علي المنداي الموجه الى دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء حول قبول الحكومة وبماحها للاتحاد الوطني العربي باجراء انتخابات شملت جميع انحاء البلاد ، دون ان تستند هذه الانتخابات الى اي نص من نصوص الدستور او القوانين او الانظمة المرعية .

دولة الرئيس

تفضل .

دولة رئيس الوزراء

حسب النظام الداخلي مادة (٨٣) تؤجل الآن .

دولة الرئيس

بموجب النظام الداخلي يجب ان تبلغ الجهة المختصة ، وبعد ان يأتي الجواب يبحث في الموضوع .

دولة الرئيس

نعم . يعني ما في اشارة لتلاوة الاستجواب فوري . المادة في النظام الداخلي .

السيد المنداي

الحكومة لازم تكون تبليغ . ولازم تجاوب .

دولة الرئيس

الحكومة لم تبلغ .

دولة رئيس الوزراء

حاليا يأتي الاستجواب وتبلغه سنوف نهي .

الجواب ونجيب . بموجب النظام .

دولة الرئيس

وهو كذلك حتى تبليغ بترد الجواب .

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

( ب )

الامين العام

كتاب معذرة مقدم من معالي العين السيد عبد الله صلاح .

دولة رئيس مجلس الاعيان الافخم

ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم

لاسباب مرضية .

والقبول فائق الاحترام

عضو مجلس الاعيان

عبدالله صلاح

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .

الجميع : موافقون .

الامين العام

(٣) الوقوف دقيقة واحدة

حداداً على روح المرحوم معالي

النائب سليم البخيت .

دولة الرئيس

يرجى الوقوف دقيقة حداد على وفاة المرحوم الزميل معالي السيد سليم البخيت .

(وهنا وقف المجلس الكريم دقيقة حداد واحدة)

على روح المرحوم معالي النائب سليم البخيت .

## (٤) الاستجوابات

دولة الرئيس

تأتي الآن الى البند الرابع من جدول الاعمال وهو الاستجوابات .

هكذا من الاصح

( ب )

السيد الامين العام

تلاوة الاستجواب المقدم من معالي العيون السيد علي الهنداوي والموجه الى دولة رئيس الوزراء والى كل من معالي وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ومعالي وزير العدل ومعالي وزير المالية حول القرض الذي حصل عليه معالي أمين العاصمة من صندوق قروض البلديات .  
دولة رئيس الوزراء  
يؤجل كذلك كالاستجواب السابق

السيد الهنداوي

دولة الرئيس انا اهتم بالاستجواب بتاريخ يعني مضي عليه مدة كافية لارسالة ما يعرف السكرتارية ارسلته او ما ارسلته .

السيد الامين العام

ارسلناه منذ مدة :

دولة الرئيس

بخصوص الأخير .

السيد الهنداوي

لا . الاستجواب الاول

دولة الرئيس

الاول ، الأخير حصل من المجلس لانه في الواقع كان هناك في فكر يعرف النظر عن هذا لانه سبق ان وجهت استلة شفوية الموضوع

السيد الهنداوي

نعم سيدي ؟

دولة الرئيس

ومع هذا يستدرك .

وقد قرر المجلس تأجيل النظر باستجواب معالي العيون الهنداوي والمتعلق بالاتحاد كما تقرر تأجيل النظر ايضاً باستجواب معالي السيد الهنداوي المتعلق بالقرض الذي حصل عليه معالي أمين العاصمة الى ما بعد ورود اجوبة الحكومة .

السيد الامين العام

٥ ( تحديد موعد المناقشة هذين الاستجوابين عملاً باحكام المادة - ٨٩ - من النظام الداخلي :

السيد وصفي ميزرا

بعد الجواب تحدد المناقشة .

دولة الرئيس

كما اتفقنا اذن . يؤجل تحديد موعد المناقشة الى ما بعد ورود اجوبة الحكومة :

٦ ( قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ )

المورخ في ١٤ / ١٢ / ١٩٧٢

دولة الرئيس

نتنقل الآن البند الخامس من جدول الاعمال ونرجو من معاذة السيد احمد الحليل التفضل الى المتصة من اجل تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ )

مقرر اللجنة القانونية السيد احمد الحليل

قرار رقم ( ١ ) ١٩٧٢

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصاها القانوني بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٧٢ بحضور المقرر سمادة السيد احمد الحليل والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة ومعالي السيد علي الهنداوي ومعالي السيد صالح المشر ومعالي السيد ادمون روك - وعطوفة السيد عبد الله التل وعطوفة امين عام مجلس الامة السيد هاني خير وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الحالية على اللجنة من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد دراستها ومناقشتها قررت مايلي :-

( ١ ) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون المقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤقتة .

الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤقتة :

( ٣ ) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤقتة .

( ٤ ) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤقتة .

( ٥ ) الموافقة على مشروع قانون تنظيم حقو ايجار المقار لسنة ٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤقتة .

( ٦ ) الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المؤقتة .

( ٧ ) رفض القانون المؤقت رقم ٤٠ لسنة ٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة . وتوصي اللجنة المجلس الكريم برفض هذا القانون نظرا لظروف الحاضر واعادة الى مجلس النواب المؤقتة وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها ،

اللجنة القانونية

دولة الرئيس

تتل القوانين للموافقة عليها

- ١ -

دولة الرئيس

يتل مشروع القانون المعدل لقانون المقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢ . الموافقة عليه ( قتل المقرر القانون مادة مادة . والمجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه كما ورد من مجلس النواب وقررة اللجنة القانونية وهذا هو نصه بالصيغة النهائية كما سيرسل الى الحكومة المؤقتة )

هكذا عند الاصل



انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٤/١٢/٩٧٢ (البند ١)

المادة ١٦ من القانون الاصل بالغاء الفترة	المادة ١٦ من القانون الاصل بالغاء الفترة
١ - يعاقب كل من : (أ) استورد أو صدر أو سهل التصدير أو الاستيراد أو نقل أو زرع أو صبح أو حضر عددا من العقاقير الخطرة أو مشتقاتها يقصد الإضرار بدون تصريح من السلطة المختصة . مساعدة على ارتكاب جرم من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٤) و (٥) أو (٦) و (٧) أو أخرى أو دبر ارتكابها . مساعدة وهو في الملكية على ارتكاب جرم في الخارج يطبق على أحكام قانون عقاب هذا القانون ومسؤول به في تلك البلاد أو أخرى أو دبر ارتكابه . بالاشتغال النشطة الويذة وبالفرصة من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار . (ب) أجر بالعقاقير الخطرة أو إحرزها أو أمد أو حاد أو ١١ أو مكائسا تماثيلها أو كان ذا علاقة بعمل جهلها مع علم بذلك أو وجدت في حوزته غلايين أو أواني أخرى تستعمل في تخمين الآفرون أو الخشيش . بالاشتغال النشطة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبالفرصة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار . (ج) نقل العقاقير الخطرة بطريق التزوير أو غير وجهتها أو غير وسيلة النقل التي جعلت بها أو صحت بها .	١ - يعاقب كل جرم يفتق عليه هذا القانون أو أي نظام صادر يخضعه جنابه يعاقب جنابه بالاشتغال النشطة مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبالفرصة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار . ويشترط ما يلي : (أ) مساعدا جرم الإضرار بالعقاقير الخطرة أو إحرزها أو تماثيلها تلك النماذج ، يجوز أن يعاقب أمام قاضي المصلح كل من يرتكب جرما خلافا لأحكام هذا القانون ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بفرصة لا تزيد على ألف دينار أو بكلاهما العفو عنه . (ب) لا يعاقب أي شخص أدى أداته مخالفة أي نظام صادر يخضعه هذا القانون أو يعلم بمساعدة أحكام

موافقة كما وردت من الحكومة

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٤/١٢/٩٧٢ (البند ١)

المادة ١٦ من القانون الاصل	المادة ١٦ من القانون الاصل
١ - يعاقب كل من : (أ) استورد أو صدر أو سهل التصدير أو الاستيراد أو نقل أو زرع أو صبح أو حضر عددا من العقاقير الخطرة أو مشتقاتها يقصد الإضرار بدون تصريح من السلطة المختصة . مساعدة على ارتكاب جرم من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٤) و (٥) أو (٦) و (٧) أو أخرى أو دبر ارتكابها . مساعدة وهو في الملكية على ارتكاب جرم في الخارج يطبق على أحكام قانون عقاب هذا القانون ومسؤول به في تلك البلاد أو أخرى أو دبر ارتكابه . بالاشتغال النشطة الويذة وبالفرصة من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار . (ب) أجر بالعقاقير الخطرة أو إحرزها أو أمد أو حاد أو ١١ أو مكائسا تماثيلها أو كان ذا علاقة بعمل جهلها مع علم بذلك أو وجدت في حوزته غلايين أو أواني أخرى تستعمل في تخمين الآفرون أو الخشيش . بالاشتغال النشطة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبالفرصة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار . (ج) نقل العقاقير الخطرة بطريق التزوير أو غير وجهتها أو غير وسيلة النقل التي جعلت بها أو صحت بها .	١ - يعاقب كل من : (أ) استورد أو صدر أو سهل التصدير أو الاستيراد أو نقل أو زرع أو صبح أو حضر عددا من العقاقير الخطرة أو مشتقاتها يقصد الإضرار بدون تصريح من السلطة المختصة . مساعدة على ارتكاب جرم من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٤) و (٥) أو (٦) و (٧) أو أخرى أو دبر ارتكابها . مساعدة وهو في الملكية على ارتكاب جرم في الخارج يطبق على أحكام قانون عقاب هذا القانون ومسؤول به في تلك البلاد أو أخرى أو دبر ارتكابه . بالاشتغال النشطة الويذة وبالفرصة من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار . (ب) أجر بالعقاقير الخطرة أو إحرزها أو أمد أو حاد أو ١١ أو مكائسا تماثيلها أو كان ذا علاقة بعمل جهلها مع علم بذلك أو وجدت في حوزته غلايين أو أواني أخرى تستعمل في تخمين الآفرون أو الخشيش . بالاشتغال النشطة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبالفرصة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار . (ج) نقل العقاقير الخطرة بطريق التزوير أو غير وجهتها أو غير وسيلة النقل التي جعلت بها أو صحت بها .

موافقة كما وردت من الحكومة

مكتبة امانة الاصل

## الاسباب الموجبة

نظرا لاتساع اعمال التهريب والاتجار بالمخدرات والتفاهم الحاصل في انتشارها وتعاطيها مما حدى بالكثير من المواطنين الى اتخاذ التعامل بها مهنة لهم ، ولما ألحظ هذا الخطر ومنع استفحاله في المجتمع الاردني ولكون القانون الحالي اصبح لا يفي بهذا الغرض ولا يواكب التطور والوضع الراهن فقد وجد من الضروري النص في القانون على عقوبات مشددة وراعية ليمكن السيطرة على هذه المشكلة الخطيرة والقضاء عليها وبناء على تنسيب سلطات الامن المختصة بهذا الخصوص فقد وضع هذا التعديل .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون العقاقير الخطرة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل بالغاء فقره (١) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (١) التالية :

١ - يعاقب كل من :-

أ ( استورد او صدر او سهل التصدير او الاستيراد او نقل او زرع او صنع او حضر عقارا من العقاقير الخطرة او مشتقاتها بقصد الاتجار بدون تصريح من السلطة المختصة ، ساعد على ارتكاب جرم من الجرائم المنطبقة على المواد (٤) او (٥) او (٦) او (٧) او اغرى او دبر ارتكابها . ساعد وهو في المملكة على ارتكاب جرم في الخارج ينطبق على احكام قانون مائل لهذا القانون ومعمول به في تلك البلاد او اغرى او دبر ارتكابها .

بالاشغال الشاقة المؤبدة وبالغرامة من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار .

ب ( اتجر بالعقاقير الخطرة او احزرها او اعد او هيا دارا او مكانا لتعاطيها او كان ذا علاقة بعمل كهذا مع علمه بذلك او وجدت في حوزته غلايين او اواني اخرى تستعمل في تدخين الافيون او الحشيش .

بالاشغال الشاقة لمدة لا تقل عن عشر سنوات وبالغرامة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار .

ج ( لقل العقاقير الخطرة بطرق التزيت او غير وجهتها او غير وسيلة النقل التي جلبت بها او عبت بها .

بالحبس مدة لا تقل عن سنتين .

د ( تعاطي المخدرات بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبالغرامة من ٥٠ - ٢٠٠ دينار .

هـ ( وجد في مكان اعد او هي لتعاطي المخدرات وكان يجلس فيه مع علمه بذلك .

بالحبس من ثلاثة الى ستة شهور او بالغرامة من ٥٠ - ١٠٠ دينار .

و ( اعتدى على احد الموظفين القائمين على تنفيذ احكام هذا القانون بالضرب او قاومه بالعنف اثناء تأديته وظيفته او بسببها .

بالاشغال الشاقة لمدة لا تقل عن عشر سنوات وبالغرامة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار .

واذا نجم عن الاعتداء عاة دائمية او اذا كان الجاني من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الامن فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ دينار . واذا افضى الاعتداء الى الموت تكون العقوبة الاعدام .

ز ( كل من خالف عن غير قصد القواعد المقررة لمسك السجلات او اصدار الوصفات المحتوية على عقاقير خطيرة .

واذا وقعت المخالفة عن قصد او خالف القاعل احكام المادة (١٢) من القانون الاصيل ، عوقب بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا .

ح ( كل جرم لم يرد على عقوبته نص في هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تزيد على مائتي دينار .

( ٢ )

## دولة رئيس

يتلى مشروع القانون المعدل لقانون مناطق الانشعاعات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢ للموافقة عليه .

( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من مجلس النواب .

ووافقت عليه اللجنة القانونية وهذا هو نصه بالصيغة النهائية وكما سيرسل الى الحكومة الموافقة ) .

مكتبة مجلس الاعيان



موافقة كما وردت من الحكومة

قالوا مناطق الاعفامات خارج حدود المليات  
الوزراء ان يبين في الخريطة الرسمية اية مناطق  
او اى جزء منها اياها مناطق الاعفامات، وله ان ،  
يطلب الامر بعبارة من ملكي تلك الاعفامات  
لكن الحكم ضرورية القيام باي فصل او اعلان  
تتعلق بذلك الاعفامات، او الارض احيطة بها  
يراهما ضرورية من اجل تنظيمها وتجهيزها ضمن  
مدة لا تقل عن شهر واحد يعددها لذلك .

بأن مشروع القانون المعدل القانون إدارة القرى لسنة ١٩٧٢ للمرافقة عليه :  
(فيلاء المقرز مادة مادة. ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من مجلس النواب  
وأقرته اللجنة القانونية . وهذا هو نصه بالصيغة النهائية وكما سيرسل الى الحكومة الموقرة ) ؟

2011.11.15

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢

مجلس الاعيان	مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة	مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) لسنة ٧٢ الهند (٢) تاريخ ١٤/١٢/١٩٧٢			
المادة ١ - تعديل اسم القانون الاصل بالاسم التالي : (قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق التنظيم) تعديل المادة (٣) من القانون الاصل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) ب) الوزير حق مراقبة الانشاءات ومناطقها خارج حدود مناطق التنظيم وترخيصها بعد استيفاء دينار واحد رسماً مقطوعاً : ج) الوزير حظر اقامة نوع او اكثر من انواع الانشاءات على جوانب الطرق العامة ضمن المناطق المرئية - خارج هذه الطرق - وازالة القائم منها . د) الوزير تفويض اي من موظفي الحكومة بشكل او بعض صلاحياته المنصوص فيها في هذا القانون .	المادة ١ - تعديل اسم القانون الاصل بالاسم التالي : (قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق التنظيم) تعديل المادة (٣) من القانون الاصل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) ب) الوزير حق مراقبة الانشاءات ومناطقها خارج حدود مناطق التنظيم وترخيصها بعد استيفاء دينار واحد رسماً مقطوعاً : ج) الوزير حظر اقامة نوع او اكثر من انواع الانشاءات على جوانب الطرق العامة ضمن المناطق المرئية - خارج هذه الطرق - وازالة القائم منها . د) الوزير تفويض اي من موظفي الحكومة بشكل او بعض صلاحياته المنصوص فيها في هذا القانون .	المادة ١ - تعديل اسم القانون الاصل بالاسم التالي : (قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق التنظيم) تعديل المادة (٣) من القانون الاصل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) ب) الوزير حق مراقبة الانشاءات ومناطقها خارج حدود مناطق التنظيم وترخيصها بعد استيفاء دينار واحد رسماً مقطوعاً : ج) الوزير حظر اقامة نوع او اكثر من انواع الانشاءات على جوانب الطرق العامة ضمن المناطق المرئية - خارج هذه الطرق - وازالة القائم منها . د) الوزير تفويض اي من موظفي الحكومة بشكل او بعض صلاحياته المنصوص فيها في هذا القانون .	المادة ١ - تعديل اسم القانون الاصل بالاسم التالي : (قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق التنظيم) تعديل المادة (٣) من القانون الاصل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) ب) الوزير حق مراقبة الانشاءات ومناطقها خارج حدود مناطق التنظيم وترخيصها بعد استيفاء دينار واحد رسماً مقطوعاً : ج) الوزير حظر اقامة نوع او اكثر من انواع الانشاءات على جوانب الطرق العامة ضمن المناطق المرئية - خارج هذه الطرق - وازالة القائم منها . د) الوزير تفويض اي من موظفي الحكومة بشكل او بعض صلاحياته المنصوص فيها في هذا القانون .

## الاسباب الموجبة

وجد من الضروري وضع هذا التعديل للأسباب التالية :

- ١ - كثرة الانشاءات التي تنشأ خارج حدود البلديات والمجالس القروية بشكل عشوائي وعلى جوانب الطرق الرئيسية وان التعديل سيسمح للجهات المختصة بمراقبتها وتنظيمها .
- ٢ - إن عدداً كبيراً من هذه الانشاءات تكون عبارة عن ابنية مؤلفة من الزينكو والتنك الصديء او من براميل الاسفلت الفارغة المتخلفة عن مشاريع صيانة الطرق التي تقوم بها وزارة الاشغال العمامة مما يشوه منظر الطرق الرئيسية في البلاد خاصة وان بعضها مهم من الناحية السياحية والمصلحة العامة تتطلب تجميل المساحات المجاورة مما يساعد وزارة السياحة في انجاح مشاريعها الخاصة بهذا الصدد .
- ٣ - كما ان وضع مخططات تنظيم جديدة للمناطق التي لم يشملها التنظيم حتى الآن وخصوصاً في المناطق المجاورة لحدود البلديات والمجالس القروية قد ينجم عنه بعض المشاكل وخاصة ما يتعلق بأمر التعريض للملكية الانشاءات وهذا التعديل يفي عن ذلك اذا تمت مراقبة هذه الانشاءات بصورة سليمة ؟

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستبدل اسم القانون الاصل بالاسم التالي : -

( قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق التنظيم )

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٢ ) من القانون الاصل باعتبار ما جاء فيها فقرة ( أ ) واضافة الفقرات ب ، ج ، د ، هـ التالية اليها : -

ب - للوزير حق مراقبة الانشاءات ومناطقها خارج حدود مناطق التنظيم وترخيصها بعد استيفاء دينار واحد رسماً مقطوعاً .

ج - للوزير حظر اقامة نوع او اكثر من انواع الانشاءات على جوانب الطرق العمامة ضمن المناطق المرئية - خارج هذه الطرق - وازالة القائم منها .

د - للوزير تفويض اي من موظفي الحكومة بكل او بعض صلاحياته المنصوص فيها في هذا القانون .

دولة الرئيس

- ٣ -

يتلى مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٢ للموافقة عليه :

( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعته كما ورد من مجلس النواب وافترته اللجنة القانونية . وهذا هو نصه بالصيغة النهائية وكما سيرسل الى الحكومة المرفقة ) ؟

هكذا من الاصل



الظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٤/١٢/١٩٧٢  
البند (٣)

موافقة كما وردت من الحكومة

بأن يفي ما جاء في المادة ١٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
المادة ١٢ - يصدر مجلس الوزراء أنظمة تحدد اصناف المراتب التي يحق للمجالس القروية فرضها بما في ذلك القسرية الشخصية وطرق الاعتراض عليها ..  
المادة ٣ - تعتبر العوائد والضرائب الشخصية المستوفاة حتى نفاذ هذا التعديل كأنها تحققت بموجب ويستثنى من ذلك الرسوم التي تقرر ردها بأحكام قضائية قطعية .

يجوز لوزير الداخلية أن يصدره أن يقر  
اصناف المراتب التي يجوز لمجلس القروية فرضها  
عالي ذلك الضريبة الشخصية وأن يقرر الحد  
الأعلى لتأخير المراتب المدخلة في طريقة الطعن في  
قرضها ومقارنتها .

ليس لها اصل بالقانون الأصلي .

ملحوظات المجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٢

### الاسباب الموجبة

حيث ان محكمة العدل العليا قضت بعدم دستورية الاوامر التي يصدرها وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية باستيفاء اصناف العوائد التي يحق للمجالس القروية فرضها وفقاً لاحكام المادة (١٢) من قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ المرعي الاجراء وما يترتب على تنفيذ هذا القرار حق المكلفين باسترداد ما جبي لحساب المجالس القروية . منذ نفاذ القانون حتى الآن فيما لو اقام كل منهم دعوى باسترداد غير المستحق قانوناً .

لذا وجد من الضروري وضع هذا التعديل وتغديماً لمثل هذه المطالبات التي يخشى معها وقوع صناديق المجالس القروية في أزمات مالية او الدخول في اجراءات قضائية خاسرة :

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون معدل لقانون ادارة القرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع قانون ادارة القرى رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٢ ) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-  
المادة ١٢ - يصدر مجلس الوزراء أنظمة تحدد اصناف العوائد التي يحق للمجالس القروية فرضها بما في ذلك الضريبة الشخصية وطرق الاعتراض عليها :

المادة ٣ - تعتبر العوائد والضرائب الشخصية المستوفاة حتى نفاذ هذا التعديل كأنها تحققت بموجب ويستثنى من ذلك الرسوم التي تقرر ردها بأحكام قضائية قطعية .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والداخلية للشؤون البلدية والقروية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

( ٤ )

دولة الرئيس :

يقل مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ للموافقة عليه  
( فتلاه المقرر مادة مادة والمق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من مجلس النواب وقرته اللجنة وهذا هو نصه بالشكل النهائي وكما سيرسل الى الحكومة الموقرة ) .

هكذا عند الاصل

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
أُنظر قرار لجانة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٤ البند (٤)	موافقة كما وردت من الحكومة	بند الفقرة (٧٨) من القانون الاصلى وذلك باحبار ما ورد فيها بند (١) واصله لبند (ب) التالي لها ب) يعتبر اجتماع اللجنة قانونياً اذا حضره سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس وتتخذ القرارات باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .	٧٨ - لجنة السير المركزية : تعي لجنة مؤقتة من وزير الداخلية وله ان ينيب عنه مدير امن العام يرضي خفي :- مدير السير مدير تفتيش المراقبين والمركبات مفتش من وزارة الداخلية للتورون البلدية والقروية مفتش من وزارة الاقتصاد الوطني مفتش من امانة العاصمة مفتش من قيادة احوال السيارات البلدية مفتش من احوال السيارات (الكاب) ينيبه مسئله التفتيش تتكون من قيادة السواقين يعينه مجلس النقابة نص الفقرة (٧٩) من المادة ٢

لمسجلات مجلس الاعيان فقط لم مشروع القانون المعدل القانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢

### الاسباب الموجبة

ان الاسباب الموجبة لتعديل هذا القانون تلتخص في ان القانون لم يحدد النصاب القانوني لاجتماعات لجان السير الفرعية ولجنة السير المركزية الامر الذي يقتضي معه تطبيق القواعد العامة في هذا الشأن وهو ان تكون قراراتها بالاجماع ونظرا لاحتمال تغيب اكثر من عضو في اجتماعات لجان السير الفرعية ولجنة السير المركزية لاكثر من سبب فان قرارات هذه اللجان تكون عرضة للإلغاء امام محكمة العدل العليا .  
لذلك وضع مشروع القانون المعدل المدرج اعلاه لينص صراحة على نصاب معين لاجتماعات لجنة السير المركزية ولجان السير الفرعية ولايجاد نوع من المرونة تمكن اللجان من الاجتماع ولو تخلف عضو او عضوين من الحضور لاي سبب .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلى وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٢٨) من المادة (٢) من القانون الاصلى وذلك باعتبار ما ورد فيها بند (أ) واصله البند (ب) التالي لها :-

ب) يعتبر اجتماع اللجنة قانونياً اذا حضره سبعة اعضاء بما فيهم الرئيس وتتخذ القرارات باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (٢٩) من المادة (٢) من القانون الاصلى وذلك باعتبار ما ورد فيها بند (أ) واصله البند (ب) التالي لها .

ب) يعتبر اجتماع اللجنة قانونياً اذا حضره ثلاثة اعضاء بما فيهم الرئيس وتتخذ القرارات باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

- ٥ -

### دولة الرئيس

يقط مشروع قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٢ الموافقة عليه . ( فعلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعة كما ورد من مجلس النواب واقترحه اللجنة القانونية ) وهذا هو نصه بالصيغة النهائية وكما سيرسل الى الحكومة الموقرة )

هكذا منه الاصل



اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٤/١٢/١٩٧٢ . البند (٦) .
المادة كوردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة مع الاستعاضة عن عبارة ( لا تزيد على ثلاث سنوات ) بعبارة ( لا تزيد على ستين )
المادة كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة (٨) من القانون الاصل بجلف عبارة ( لا تزيد على ستة ) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( لا تزيد على ثلاث سنوات )
المادة المقبول بها الآن	نص الفقرة (١) من المادة (٨) ١- مدة دورة المجلس أربع سنوات اعتباراً من تاريخ تسلمه بمهامه يختص المادة ٢٢ من هذا القانون ويجوز حل المجلس قبل انقضاء مدة دورته وتعين لجنة تقبل تقدم مقام المجلس المحل لمدة لا تزيد على ستة اشهر تجري خلالها انتخاب المجلس الجديد وذلك بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير الداخلية مع بيان الاسباب الموجبة ولا يكون قرار الحل خاصاً بأي طريق من طرق اللعن .

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢

## الاسباب الموجبة

بما انه لا يوجد في الوقت الحاضر تشريع تلزم اصحاب المقارات الواقعة عقاراتهم ضمن حدود المناطق البلدية، بتسجيل وتصدق عقود الايجار والاستئجار التي تنظم فيما بينهم لدى الدوائر البلدية، لذلك ومن اجل تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وحفظ حقوق البلديات بالنسبة الرسوم التي يقتضي دفعها لها ، فقد ارتضى وضع هذا المشروع الذي انشأ ( نظام ايجار واستئجار المقار ) العناني الذي اصيحت عباراته لا تتسجم مع الاوضاع التشريعية السائدة في المملكة .

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تنظيم عقود ايجار المقار لسنة ١٩٧٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

## قانون تنظيم عقود ايجار المقار

المادة ٢ - تسري احكام هذا القانون على المقارات الكائنة في مناطق المجالس البلدية والقروية .  
المادة ٣ - يجرى عقد الايجار خطياً بين المؤجر والمستأجر ولهما ان يتعاقدا على الشروط التي يلتزمان بها وفقاً لاحكام المادة ( ١٧٤ ) من قانون اصول المحاكمات الحقوقية او اي تشريع يبدلها ويحل محلها .  
المادة ٤ - يدرج في عقد الاجار اسم كل من المؤجر والمستأجر وشهرته وصنفته ، وعمل اقامته ، وجنسيته ونوع المقار ، ومشمولاته وطريقة استعماله ، وبيان مدة الاجارة وبدلها وكيفية ادائها .  
المادة ٥ - تسجل عقود ايجار واستئجار المقارات في دوائر البلديات والمجالس القروية التي تقع المقارات المؤجرة ضمن مناطقها .

المادة ٦ - أ ) تتقاضى المجالس البلدية والقروية رهنما مقابل ( تسجيل عقود ايجار واستئجار المقارات ) يساوي نصف المائة من بدل ايجارها السنوي شريطة ان لا يقل المبلغ المستوفي عن دينار واحد ولا يزيد على خمسة عشر دينارا .

ب ) تخضع جميع التعديلات التي تطرأ على عقود الايجارات التسجيل ودفع الرسوم وفق احكام المادة الخامسة والفقرة ( أ ) من هذه المادة .

المادة ٧ - عقود الايجار التي لا تسجل وفق احكام المادة الخامسة من هذا القانون يفرض من يمتنع بها لدى اي دائرة رسمية بواقع خمسة فلسات عن كل دينار اردني من بدل الايجار السنوي شريطة ان لا يقل مبلغ الغرامة عن دينار واحد ولا يزيد على عشرين دينارا ، بالإضافة - ارسؤم التسجيل المقررة في المادة السابقة .

المادة ٨ - اذا لم يجرى عقد الايجار كتابة تستوفي غرامة من يمتنع به مقدارها واحد بالمائة من بدل الايجار السنوي مع مراعاة الحد الادنى والاعلى ورسم التسجيل المنصوص عليهما في المادتين ٦ و٧ السابقتين .

هكذا جاء النص

المادة ٩ - تؤخر الدوائر الرسمية والمحاكم النظر بالادعاءات الناجمة عن معاملات الاعيان ما لم تستوف الرسوم والفرامات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٠ - لا تخضع عقود الاعيان التي تكون الحكومة او دوائر الاوقاف طرفاً فيها لاحكام هذا القانون .

المادة ١١ - يلغى نظام ايجار العقار العثماني الصادر بتاريخ ٥ نيسان سنة ١٢٩٨ واي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

دولة الرئيس

(٦)

يتم مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢ . للموافقة عليه .  
( فتلاه المقرر مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة القانونية . وهذا هو نصه بالصيغة النهائية وكما سيرسل الى الحكومة الموقرة ) .

الاسباب الموجبة

### لتعديل المادة (١/٨) من قانون البلديات

كانت المادة (١/٨) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ تنص على ان مدة دورة المجلس اربع سنوات اعتباراً من تاريخ تسلمه مهامه ويجوز حله قبل انتهاء مدة الدورة بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب وزير الداخلية .

كما ورد بالفقرة (٣) من ذات المادة ان مجلس الوزراء ان يأمر باعتبار المجلس منحلًا او تمسكًا المحلات الشاغرة او تعين لجنة تقوم مقام المجلس بالمدة الباقية اذا نقص عدد الاعضاء عن النصاب القانوني .

واذ احييت هذه المادة على الديوان الخاص بتفسير القوانين اذت بأن صلاحية مجلس الوزراء بتعيين لجنة تقوم مقام المجلس البلدي تنحصر في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة المذكورة وهي :

« عندما ينقص عدد الاعضاء عن النصاب القانوني » ، القسار التفسيري رقم ١٥ تاريخ ١٢/٩/١٩٥٦ مشهور بالعدد ١٢٩٩ من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٥٦ .

وحيث ان لقرارات الديوان الخاص مفاعيل القوانين لذا وقد عدت هذه الوزارة الى تعديل الفقرة (١) من المادة (٨) من القانون بحيث يتمشى هذا التعديل مع الحكم الذي استحدثه القرار التفسيري الآنف الذكر .

الا ان هذا التعديل قصر مدة عمل اللجنة المعنية على سنة واحدة ليحجز خلالها انتخاب المجلس الجديد .

لقد اقرضت هذه الوزارة صجرات عملية جمة في تطبيق حكم هذا التعديل ( قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ ) اذ بسبب الظروف الامنية العامة التي سادت المملكة ولاسباب اخرى لم تها الجوز بشكل كاف لانها ترتيبات

انتخاب المجالس البلدية خلال السنة المحددة للجان البلدية المعنية .

لذا روي تعديل هذه المادة ورفعها بثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة ليتسنى لهذه الوزارة اجراء انتخابات المجالس البلدية قبل نحو يحقق اهداف القانون وغاياته .

السيد المقرر:

هذا يا سيدي صدر سنة ١٩٦٦ .

السيد اريضة :

في الواقع اننا انني على ما قاله معالي الاخ عبد الرحمن باشا خليفة . لان قانون مؤقت منذ سنة ١٩٦٦ لغاية الآن هذا لا يجوز فقد صدرت عدة قوانين مؤقتة وانتهت في فترة قصيرة جداً .

السيد المقرر:

لكن يا سيدي اقترح دولة الرئيس بأن يكون هناك بين اللجنتين والوزير المختص اجتماع هذا مركز البرلمان بأن يتشاور بالأمر .

دولة الرئيس :

هو صحيح ، هذا في الضفة الغربية لما كان في امتياز بالضفة الغربية لناس معينين . والان يعني بطبيعة الحال يعمل به هنا نعم . طبعاً وهذا سيؤثر على اصحاب الامتيازات .

دولة رئيس الوزراء :

نحن نوافق على الاجتماع بين الوزير وبين اللجنة . ونحن نطق بما يصل اليه الجميع من رأي في هذا الامر .

نرجو فقط لارجاء البحث وعدم اقرار هذه الترخية الى ان يجتمع هذه اللجنة مع معالي وزير السياحة لبحث هذا الامر .

دولة الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل البحث في القانون

الجميع : موافقون

### قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

#### قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي بحلف عبارة ( لا تزيد على سنة ) الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة ( لا تزيد على سنتين ) .

(٧)

دولة الرئيس

يتم القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة التعليلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة الذي رفضته اللجنة للتصويت عليه .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي بالنسبة للفقرة (٧) لايماني بأن هدف اللجنة الموقرة وهدف الحكومة بالتالي سيكون موحد . لانه ينطلق من مصلحة البلد ان يؤجل النظر وقرار توصية اللجنة الى ان يجتمع هذه اللجنة مع الوزير المختص ليعرض لهم الاسباب الموجبة وحشيتات هذا الموضوع وليصلوا الى قرار موحد ووجهة نظر متحد المصلحة .

اصوات موافقين

السيد خليفة :

مع احترامي الشديد لمقترحات دولة الرئيس ، الا انني احب ان أسجل ان اصدار قانون مؤقت بمنح امتياز عمل خطير للغاية بغض النظر عن الموضوع فقط لاقتناعي .

هكذا من الاصل



## دولة الرئيس :

لفضل عبد الله بك . . فمئذ كلمة واقتراح  
تفضل .  
السيد التل :

## دولة الرئيس حضرات الزملاء

لقد مرت سنة على تنفيذ المؤامرة الدولية التي  
نجحت في تقسيم دولة باكستان - الشقيقة الكبرى -  
وأُسْرَ أكثر من تسعين ألفاً من الضباط والجنود من  
جيش باكستان الذي كان يدافع عن وحدة الوطن .  
ورغم مرور هذه السنة فإن هذه القوات المسلمة  
الضخمة ما زالت أسيرة في معتقلات هندية وتعرض  
لاسوأ معامل حتى أننا نسمع بين فترة وأخرى عن  
سقوط شهداء من الأسرى برصاص حراسهم من  
الهندوس . وواضح أن ذنب هذه القوات الأسيرة  
هو تنفيذها أمر حكومتها في الدفاع عن وحدة باكستان .  
ورغم أن جميع أفراد حكومة باكستان السابقة قد  
زالوا عن الحكم فإن الحكومة الهندية تضر على  
الاحتفاظ بالأسرى المسلمين الأبرياء رهائن  
لاستخدامهم وسيلة ضغط على حكومة باكستان  
الحالية الأمر الذي يتنافى مع العدالة وحقوق الإنسان  
والقوانين الدولية ولا يرضى عنه الخلق أو الضمير  
الإنساني .

## دولة الرئيس أيتها الأخوة :

نحن في هذا البلد أصدقاء لحكومة الهند وعلى  
رأبها السيدة الفاضلة الديرة غاندي ، بيد أنه يجز في  
بفوسنا أن نصرف حكومة الهند بقضية الأسرى  
المسلمين على هذا الشكل العجيب ، ونرجو ونؤمل  
أن تبادر السيدة الديرة غاندي التي لكن لها كل تقدير  
واحترام إلى إعاد الأسرى لباكستان ، لنزول من

مماء العلاقات الباكستانية الهندية سحابة سوداء قائمة  
تعكر صفو تلك العلاقات وتنمي الأحقاد .  
لذا أرجو أن يتكرم المجلس بالإبقاء لحكومة  
الهند وللأمم المتحدة حول هذه المشكلة .  
ولدولتكم ولأزملاء الكرام خالص التقدير  
والاحترام .

١٩٧٢/١٢/١٩

## دولة الرئيس :

هل يوافق المجلس

الجميع : وموافقون

معالي وزير الخارجية :

أرجو أن أقترح بأن يحال اقتراح الدين المحترم  
إلى لجنة الشؤون الخارجية وسوف يسعدني بوصفي  
وزيراً للخارجية أن اجتمع مع اللجنة المؤقتة لبحث  
هذا الموضوع . فلدي بعض المعلومات التي يسرني  
إطلاع اللجنة عليها .

اصوات جميل ، موافقون .

الامين العام :

## (٧) قرار اللجنة المالية

رقم (١) المؤرخ في ١٤/١٢/١٩٧٢

## دولة الرئيس :

ليفضل معالي السيد عبد الرحمن خليفة إلى  
المنصة لتلاوة قرار اللجنة المالية رقم (١) .  
السيد المقرر :

## قرار رقم (١) لسنة ١٧٢

اجتمعت اللجنة المالية للمجلس الاعيان بصياغة  
القانوني بتاريخ ١٤/١٢/٩٧٢ بحضور معالي مقرر

## (أ)

## دولة الرئيس

مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طوابع  
الواردات لسنة ١٩٧٠ بالصيغة التي ورد فيها من  
مجلس النواب الموقر بالموافقة عليه .

## الجميع : موافقون .

( فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على  
كل مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من مجلس  
النواب وقرره اللجنة وهل هو نصه بالصيغة النهائية  
وكما سيرسل إلى الحكومة الموقرة ) .

## الاسباب الموجبة

حيث ان الجهات المعنية كثيراً ما تجد نقصاً في  
الطوابع على البيئات المبرزة للمحاكم في القضايا بعد ان  
يكون قد فصل فيها من قبل القضاء .

ولما كان النص الوارد في المادتين ١١ و ١٢ من  
قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢  
والقرار التفسيري الصادر عن الديوان الخاص رقم  
١٧ لسنة ١٩٥١ قد حصر صلاحية المحاكم في النظر  
بقصص الطوابع وفرص الغرامة أثناء سير القضية فقط  
فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل بحيث  
تعطى صلاحيات للقضاة تمكنهم من استيفاء نقض  
الطوابع وفرص الغرامة في القضايا المفصلة .

اللجنة السيد عبد الرحمن خليفة والاعضاء السادة :  
معالي السيد صالح المعشر ومعالي السيد مصطفى دودين  
وسعادة السيد ابراهيم كريشان وسعادة السيد سليمان  
ارتميه وامين عام مجلس الامة السيد هاني خير وسكرتير  
اللجنة السيد ناظم مرزوق .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة  
المحال عليها من قبل دولة رئيس مجلس الاعيان وبعد  
دراستها ومناقشتها قررت ما يلي : -

( ١ ) الموافقة على مشروع القانون المعدل  
لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ٩٧٠ - بالصيغة  
التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

( ٢ ) الموافقة على القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة  
٩٧١ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية بالصيغة  
التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

اللجنة المالية

## دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

هكذا عند الفصل

اجراءات اللجنة المالية مجلس الاعيان	النظر قرار اللجنة المالية رقم (١) للورخ في ١٤/٢/١٩٧٢ . الهند (١)
المادة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت من الحكومة
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة (١١) من القانون الاصيل باختيار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية اليها : الفقرة - ب - تبقى المحاكم او المحكمين مختصين بمحصال الفترة السابقة حتى بعد فصل الدعوى او النزاع المعروف الموضوع بتجديد دوائر الاجراءات الصادرة بهذا الشأن وفقاً لاحكام قانون دعاوى الحكومة .
المادة المسمون بها الآن	نص المادة (١١) من القانون الاصيل :- اذا ابرزت مستند تابع لرسم طابع ايراد في معرض التماس الى المحكم او المحكمين او الى حكم من أي من المحاكم او المحكمين أن يلاحظ مقدار الطابع الذي اعمل له فاعليه عليه فاداً وجدت المحكمة او المحكمين ان الطابع المذكور لم يضمن على المستند او كانت مضافة عليه فافضه ، ولا يقبل المستند - الا في الدعاوى الجزائية - ما لم يضمن عليه الطابع بالقيمة المستحقة وتسوف في المرأية بتعويض احكام هذا القانون .

ملحوظات مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون رسوم طابع الواردات لسنة ١٩٧٢ .

المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية بالصيغة التي  
ورد فيها من مجلس النواب الموقر للموافقة عليه .  
الجميع : موافقون

فتلاء المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل  
مادة منه وعليه بمجموعه كما ورد من مجلس النواب  
واقتره اللجنة ، وهذا هو نص الصيغة النهائية وكما  
سيرسل الى الحكومة الموقرة )

#### الاسباب الموجبة

ان السبب الداعي لهذا التعديل هو ان وزارة  
المالية وجدت اثناء ممارستها لتطبيق احكام قانون  
تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ ،  
ان موضوع تبليغ المكلفين باموال اميرية متحققة  
عليهم بالصورة المرسدة في المادتين (٦ و ١٦)  
منه امر يسبب الكثير من الاشكال للجباة الذين  
يقومون باجراءات التبليغ لعدم العثور على المكلفين  
وغياب بعضهم خارج البلاد مما يتعذر معه التبليغ  
الصحيح وبالتالي عدم التمكن من اتخاذ اجراء سليم  
في التحصيل لعدم صحة التبليغ وقد وضع القانون  
المرفق لتلافي هذا النقص عن طريق التبليغ بواسطة  
النشر في الجريدة الرسمية وبذلك تسهل معاملة التبليغ  
وتحصيل الاموال الاميرية .

#### قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢ قانون معدل لقانون رسوم طابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون رسوم طابع الواردات لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ  
مع قانون رسوم طابع الواردات رقم (٢٧) لسنة  
١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل ومما طرأ  
عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من القانون  
الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة  
(ب) التالية اليها :

#### الفقرة ب

تبقى المحاكم او المحكمين مختصين باعمال الفقرة  
السابقة حتى بعد فصل الدعوى او النزاع المعروف  
وتنفيذ دوائر الاجراءات الصادرة بهذا الشأن  
وفقاً لاحكام قانون دعاوى الحكومة .

(ب)

#### دولة الرئيس

ينال القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١

هكذا من الاصل



(٦) المذمة

— مصداق تسم تخلفات الاموال المهدية الى الجاني عليه  
الذي يطعم اذابا بالشكل الذي يهتبه وزير المالية على  
الاحتياج بجهد المكلفين فيها في مقدار المبلغ المطلوب  
من كل واحد منهم ويطلب تسوية من الادارة في موقع  
ظلم من المذمة او احيى او القربة وعليه ان يبلغ  
الشيخة الثانية الى الخزان الذي يطلب منه في كل  
المرات ان يرفع او يحج بدل القيمة القائمة الا انذار  
السلالة على وقوع الصليق والتبليغ يضمنهم فيه لتأدية  
ما هو مطلوب منهم خلال عشرة ايام من تاريخ تلقيه بـ  
وتبليغ الادارة.

— يرسل المكلف القيم خارج المكمة الا ردية اذار  
خاص بالشكل الذي يهتبه وزير المالية ولا حاجة  
الا لارسال من هذا الادارة الى المكلف القيم في المكمة  
الاردنية المادية.

يجوز للسلطان المالية ان توقف صرف اي استحقاق  
لاي مكلف مدني بانوار التبرئة الى ان يؤدي  
المكلف ما هو مطلوب منه من الاموال الاموية  
والامر المستعجلة عليه خلال مدة لا تزيد على عشرة  
ايام من تاريخ اعلامه بذلك وبعد انتهاء المدة  
يقيد ذلك الاستحقاق ايرادا في دفتره .

1550

قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٦

١) تسلم محققات الاموال الاميرية الى الجبابة كل فيما يخص دائرته التحصيلية ، وعلى الجبائي المختص ان ينظم جدولاً على لسنتين باسماء المكلفين في دائرته التحصيلية موقعا منه وممينا فيه مقدار المبلغ المطلوب من كل واحد منهم وتعاقد احدى النسختين في موقع ظاهر من المحل او القرية ، ويعيد النسخة الثانية الى المحاسب المختص يتضمن الجدول دعوة المكلفين لتأدية المبلغ المطلوب منهم خلال ١٥ يوما من تاريخ تعليق الجدول .

(ب) المكلفون الذين لا يؤدون الاموال الاميرية المطلوبة على الصورة المذكورة في الفقرة (أ) السابقة تنشر اسمائهم والمبالغ المطلوبة منهم في الجريدة الرسمية .

(ج) المكلفون الذين تنشر اسمائهم في الجريدة الرسمية ويتخلفون عن دفع المبالغ المطلوبة بعد مرور ٦٠ يوما من تاريخ النشر عرّضوا أموالهم الخاص حجزها قانونا بقرار من الحاكم الاداري لاستيفاء الاموال الاميرية وتباع اذا لم يتم الدفع او تجري التسوية اللازمة خلال المدة التي يعينها الحاكم الاداري اذا كانت من الاموال المنقولة ، اما اذا كانت من الاموال غير المنقولة فتباع بعد مرور سنة من تاريخ الحجز .

المادة ٣ - تعديل المادة (١٦) من القانون الأصلي بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

مع مراعاة احكام المواد ٧٣ و ٧٤ من قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ١٩٥٢ او ما يطرأ عليها من تعديل. يصور للسلطات المالية ان توقف صرف استحقاق ابي مكلف مدين باموال اميرية الى ان يودي المطلوب منه من الاموال الاميرية والدم المستحقه خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ نشر المطالبة في الجريدة الرسمية وبعد انتهاء تلك المدة يعتبر ذلك الاستحقاق ايرادا لخزينة وفاق عن الاموال الاميرية المطلوبة.

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

**دولة الرئيس**

انتهت ابحاثنا جلسة اليوم ، اما موعد وموضوع الجلسة القادمة فسأبلغكم بهما في حينه . واغلق الجلسة

( وانتهت الجلسة )

رئيس مجلس الاعيان

امين همام مجلس الأمة

**مسعود المقي**

## هائی غیر

## تعریف

١ - صدر هذا العدد بإشراف أمين عام مجلس الأمة : الأستاذ هادي خير.

٢ - احد وبوب وقام بتنظيم هذا العدد : مساعدا أمين عام مجلس الأمة : السيدان خليل عصفور  
وعبدالان بعيون ومنظم الضبط وسكرتير الاجان السيد ناظم مرزوق ومنظم الضبط السيد

مأمون ابو عزام :-

قام بالإشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور المجلة : السيد المدير عطيات .

1000